الأمم المتحدة

A/HRC/49/61

الجمعية العامة

Distr.: General
29 November 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوَّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز حلقة النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن في سياق تغير المناخ

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 7/44، الذي قرر فيه المجلس أن يعقد، خلال دورته السابعة والأربعين، حلقة نقاش بشأن تعزيز وحماية حقوق كبار السن في سياق تغير المناخ. وطلب المجلس أيضاً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش في دورته التاسعة والأربعين. ويلخص هذا التقرير وقائع حلقة النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ، التي عُقدت في 30 حزيران/يونيه 2021.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 7/44، حلقة نقاش بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في سياق تغير المناخ، في 30 حزيران/يونيه 2021، خلال دورته السابعة والأربعين[1].

2- ورأس حلقةَ النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان. وافتُتحت ببيان لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أعقبه بيان للممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث.

3- وأتاحت حلقة النقاش فرصةً للدول والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة لمناقشة الآثار الضارة لتغير المناخ على تمتع كبار السن فعلياً بحقوقهم وتعزيزها وحمايتها من خلال إجراءات مناخية مراعية لعامل السن. وأتيحت للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة في حلقة النقاش من خلال توفير الترجمة الشفوية للإشارات الدولية وتقنية العرض النصي الفوري.

4- وضمت قائمة المشاركين في حلقة النقاش الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهلر؛ ومدير المركز الدولي لتغير المناخ والتنمية، سليمول حوق؛ وباحثة كبيرة في مجال البيئة في منظمة هيومن رايتس ووتش، كاتارينا رال؛ وخبير في قضايا تغير المناخ والشعوب الأصلية في أفريقيا، حنداين محمد.

ثانياً- الجلسة الافتتاحية

5- شددت المفوضة السامية، لدى افتتاح المناقشة، على أن شيخوخة السكان وتغير المناخ لهما آثار كبيرة على حقوق الإنسان. ولاحظت التقديرات التي تشير إلى أن كبار السن الذين تفوق أعمارهم 65 سنة سيشكلون 1,5 بليون من البشرية بحلول عام 2050، وأكدت أن الاحترار العالمي سيتجاوز 1,5 درجة مئوية في حالة عدم خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى الصفر بحلول عام 2050.

6- وأشارت إلى أن تغير المناخ له آثار كبيرة على من تفوق أعمارهم 65 سنة، ولا سيما في حالة العوامل المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعلهم عرضة للخطر. ويساهم في ذلك التمييزُ ضد كبار السن. وقد أظهرت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كيف يسبب ويفاقم التمييز على أساس السن معاناة كبار السن من الفقر والتهميش، مما يزيد حدة مخاطر حقوق الإنسان.

7- ولاحظت أن تغير المناخ قد يخلف آثاراً سلبية على صحة كبار السن، وعلى إمكانية استفادتهم من الغذاء والأراضي والمياه وخدمات الصرف الصحي، وعلى سكنهم وسبل عيشهم ورفاههم. ففي عام 2003، تسببت موجة الحر الشديد في أوروبا الغربية في نقص المحاصيل وفي وفاة آلاف الأشخاص، 000 14 منهم في فرنسا. وشكل من تفوق أعمارهم 75 سنة 80 في المائة من الوفيات الناجمة عن الحرارة في فرنسا. وفي عام 2013، كان 70 في المائة من الأشخاص الذين لقوا حتفهم بسبب الفيضانات في لابلاتا، في الأرجنتين، ممن تفوق أعمارهم 60 سنة.

8- وأشارت المفوَّضة السامية إلى الدراسة التحليلية المتعلقة بتغير المناخ وحقوق كبار السن التي أنجزتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 7/44[2]، والتي خلصت إلى أن تغير المناخ يخلف آثاراً غير متناسبة على تمتع كبار السن فعلياً بحقوقهم. وخلصت أيضاً إلى أن القوانين والسياسات المتعلقة بالمناخ قد تهملهم أو تهمشهم.

(1) شريط الفيديو الكامل لحلقة النقاش متاح في https://media.un.org/en/asset/k16/k162xwr21t.

(2) انظر A/HRC/47/46.

ويتناول الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان بشكل متجزئ وغير متسق حقوق الإنسان لكبار السن، في القانون وفي الممارسة. ونادراً ما يشار إلى كبار السن في الاتفاقات البيئية الدولية، ولا يوجد أي صك معياري مكرس لحقوق كبار السن. ومن شأن ما تتسم به الصكوك القائمة من قيود أن يعوق توفير الحماية الفعالة لكبار السن، بما في ذلك في سياق تغير المناخ.

9- وأشارت المفوَّضة السامية أيضاً إلى أن كثيراً من كبار السن يشغل مناصب السلطة واستفاد من مسارات التنمية الاقتصادية التي تُسبِّب تغير المناخ. وتقع عليهم مسؤولية خاصة عن ترك إرث أفضل للأجيال المقبلة. ويستخدم كثير من كبار السن بشكل متزايد مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ومواردهم وقدرتهم على الصمود للمساعدة في وقف تغير المناخ والتصدي لأسوأ آثاره. ومن الأمثلة على ذلك كبارُ السن من السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية الذين شكلوا شبكات تضامن للحفاظ على تراثهم الثقافي ومعارفهم التقليدية وللدعوة إلى عمل مناخي يحترم حقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وفي النرويج، دعمت حملة الأجداد بشأن المناخ التقاضي بشأن المناخ. وفي أستراليا، تناصر منظمة "Knitting Nannas" وضع سياسات تحافظ على البيئة وتكافح تغير المناخ.

10- وأبرزت المفوَّضة السامية أن الدول عليها التزامات قانونية، بما في ذلك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بتنفيذ سياسات مناخية لوقف الاحترار في المستقبل، وبتشجيع التكيف الفعال، وإصلاح الأضرار القائمة، وتمكين جميع الأشخاص – بمن فيهم كبار السن – من المشاركة في العمل المناخي. وأشارت إلى أنه ينبغي للدول أيضاً أن تعترف بالحق في اللجوء إلى القضاء للدفاع من خلال النظم القانونية عن الحقوق المتأثرة مباشرةً بتغير المناخ وأن تحميه.

11- وأشارت المفوَّضة السامية إلى أن مجلس حقوق الإنسان اعترف، في قراره 7/44، بضرورة دعم قدرة كبار السن على الصمود والتكيف لمواجهة تغير المناخ. وشدد المجلس في ذلك القرار على أهمية التعاون والمساعدة الدوليين في التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما على كبار السن. وقَدمت دراسة مفوضية حقوق الإنسان ممارسات واعدة في مجال العمل المناخي تشمل الجميع – بما في ذلك في سياق تنفيذ المكسيك اتفاق باريس؛ وجمع بيانات مصنفة حسب السن لوضع خطط التعافي من الكوارث في الفلبين؛ وإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات المناخية لكبار السن في العراق.

12- وفي الختام، دعت المفوَّضة السامية الدولَ إلى تنفيذ نهج شامل للسن وقائم على حقوق الإنسان في مجال العمل المناخي، وأشارت إلى أن الجمعية العامة اعتمدت عِقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030) في عام 2020.

13- وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، في بيانها الافتتاحي، إلى أن جائحة كوفيد-19 أظهرت أن الكوارث تجعل حقوق الإنسان للفئات الضعيفة – ولا سيما حقوق كبار السن – عرضة لخطر جسيم. إن جائحة كوفيد-19 أزمة صحية عامة، وأزمة اجتماعية واقتصادية، وأزمة في مجال الحماية وحقوق الإنسان تعكس أوجه عدم المساواة في العالم. ولا يزال كثير ممن لم يتأثروا بَدنياً يعانون فترات طويلة من العزلة أثرت على صحتهم العقلية.

14- وأكدت أن التقديرات تشير إلى تأمين أكثر دول العالم تقدماً كمية من لقاحات كوفيد-19 تكفي لما يعادل أربع أضعاف ونصف من عدد سكانها، في حين لم توفر أفقر دول العالم اللقاحات سوى لما نسبته 10 في المائة من سكانها. ورغم أنه لا يزال ينبغي تحسين عملية جمع البيانات المصنفة، فقد أظهرت المؤشرات أن كبار السن يتأثرون بالكوارث على نحو غير متناسب. وجائحة كوفيد-19 مثال على ذلك.

15- وأكدت أن 75 في المائة ممن لقوا حتفهم عندما ضرب إعصار كاترينا نيو أورلينز، في الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 2005، كانت أعمارهم تفوق 60 سنة، رغم أن هذه الفئة لا تشكل سوى 16 في المائة من السكان. وكان 56 في المائة من قتلى الزلزال الشديد وكارثة التسونامي اللذين ضربا شرق اليابان في عام 2011 ممن تفوق أعمارهم 65 سنة، وإن كانوا لا يشكلون سوى 23 في المائة من السكان. وفي الفلبين، قال معظم كبار السن الذين شملهم الاستقصاء إن صحتهم تدهورت بعد إعصار هايان المداري. ويتأثر كبار السن بشكل خاص بموجات الحر الشديد. فكثير ممن لقوا حتفهم بسبب موجة الحر الشديد الأخيرة في فانكوفر، كندا، من كبار السن. وقد وفَّرت آثار هذه الحوادث وغيرها من الكوارث الكبرى زخماً للإشارة بالتحديد في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي اعتُمِد في عام 2015، إلى ضرورة تعاون الحكومات مع كبار السن.

16- وأشارت إلى أن كبار السن لديهم معارف ومهارات وخبرة لا تقدر بثمن في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وينبغي إشراكهم في تصميم السياسات والخطط والآليات، بما في ذلك المتعلقة بالإنذار المبكر. وحتى الآن، اعتَمد ما يزيد بقليل عن 100 دولة عضو في الأمم المتحدة استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى مع إطار سينداي. ويجب على الحكومات المحلية والوطنية ووكالاتها المعنية بإدارة الكوارث أن تكفل إدراج كبار السن في استراتيجياتها.

17- وأشارت إلى دراسة استقصائية بشأن كبار السن أجراها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، خلصت إلى أنه ينبغي معالجة التحديات المطروحة في مجالي التنقل والوصول إلى وسائل النقل لدى الإجلاء قبل وقوع الظواهر الجوية القصوى. وينبغي الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يضطلع به كبار السن في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام الكوارث. فلدى كبار السن أشياء كثيرة يمكنهم المساهمة بها في تعزيز الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، استناداً إلى خبرتهم في الحياة وفهمهم للتحديات التي تطرحها أزمات مثل الفيضانات أو العواصف أو موجات الحر الشديد.

18- واختتمت بالإشارة إلى أن جائحة كوفيد-19 يجب أن تكون بمثابة ناقوس خطر فيما يتعلق بمشاكل حقوق الإنسان التي قد تزداد شيوعاً بالموازاة مع تفاقم حالات الطوارئ المناخية. ويشمل ذلك ارتفاع معدل وفيات كبار السن، وتصاعد كراهية الأجانب والعنف العائلي، وتزايد القيود المفروضة على حرية التعبير. وتشكل المساءلة وحقوق الإنسان جوهرَ ما يدعو إطار سينداي إلى اعتماده من نهج لإدارة مخاطر الكوارث محوره الإنسان. ويجب استشارة الأشخاص المعرضين للخطر وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم - إذ يتوقف الحق في الحياة على ذلك.

ثالثاً- موجز حلقة النقاش

19- افتتح رئيس مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش ودعا المشاركين فيها إلى الإدلاء ببياناتهم.

ألف- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

20- قالت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، في بيانها الذي قدمته من خلال رسالة بالفيديو، إن تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان يطرح تحديات خاصة لفئة كبار السن غير المتجانسة. فقد يتعرضون بشكل خاص للتمييز والحرمان بسبب تفاعل التنقيص والتمييز على أساس السن وتغير المناخ. ولا يزال عامل السن غير وارد في النظام الدولي الحالي لحقوق الإنسان باعتباره أحد أسس التمييز المحددة. ويفسر ذلك عدم تسليط الضوء على كبار السن وعدم كفاية حمايتهم على الصعيدين الدولي والوطني.

21- وأكدت أنه ينبغي مراعاة العوامل المتعددة الجوانب، لأنها كثيراً ما تحدد إلى حد كبير كيفية مواجهة كبار السن للآثار المناخية. ويواجه كبار السن من النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية تحديات خاصة في إعمال حقوقهم بسبب آثار تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، تسجَّل في أوساط كبيرات السن معدلات أعلى من الفقر والمصاعب الاقتصادية تفاقمت بسبب تغير المناخ. ويعيش كبار السن ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب ظروفاً سكنية سيئة، تزيد المخاطر التي يتعرضون لها بسبب حالات الطوارئ والكوارث. وشجعت الخبيرة المستقلة الدولَ على إيلاء اهتمام خاص لهذه الفئات.

22- وأشارت إلى أن تغير المناخ خلف آثاراً غير متناسبة على حقوق كبار السن في جميع أنحاء العالم - على سبيل المثال في جورجيا وكوستاريكا وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا ونيوزيلندا - كما اتضح خلال الزيارات القطرية للمكلف بالولاية. ففي جورجيا، على سبيل المثال، كثيراً ما تُلحق الفيضانات أضراراً بالمناطق السكنية والأراضي الزراعية، مما يؤثر بشكل خاص على كبار السن، إذ يعمل 84 في المائة ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة أو أكثر في مجال زراعة الكفاف.

23- وأكدت أن حقوق كبار السن في الحياة والصحة والسلامة قد تُنتهك بسبب تغير المناخ وعدم اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثاره. فمن الأرجح أن يموت كبار السن بسبب الكوارث الطبيعية التي يسببها أو يفاقمها تغير المناخ، مثل موجات الحر الشديد أو الأعاصير المدارية أو الأعاصير أو الثورات البركانية أو الفيضانات. وقد يواجهون تحديات خاصة في الوصول إلى بر الأمان بسبب محدودية القدرة على الحركة أو عدم الحصول على المعلومات بشأن الإجلاء والخدمات المتاحة.

24- وحثت الخبيرة المستقلة الحكومات على أن تأخذ بانتظام كبار السن في الاعتبار لدى تقييم آثار تغير المناخ، وتنفيذ سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وأن تعتمد سياسة للقدرة على تحمل تغير المناخ تراعي الاحتياجات الخاصة لكبار السن. ويجب على الدول أن تكيف الأطر القانونية الوطنية لحماية حقوق كبار السن في سياق تغير المناخ، استناداً إلى المعايير القائمة. وينبغي مراعاة مطالب كبار السن وآرائهم لدى وضع هذه السياسات وتنفيذها ورصدها. ويجب أيضاً إبراز مساهمات كبار السن في التخفيف من آثار تغير المناخ.

25- وقالت في الختام إن التمادي في التنقيص والتمييز على أساس السن وعدم وجود اتفاقية دولية لحقوق كبار السن عاملان يُصعبان على كبار السن المطالبة بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك فيما يتعلق بتغير المناخ. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن كبار السن لا يمكنهم التمتع بحقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم لأن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يوفر توجيهات متسقة وصريحة في هذا الصدد. ويؤدي ذلك إلى تجاهل شواغل كبار السن المحددة المتعلقة بحقوق الإنسان والتحديات التي يواجهونها وإلى عدم إعطائها الأولوية. إن كرامة كبار السن وحقوق الإنسان المكفولة لهم معرضة للخطر، ويلزم اتخاذ إجراءات للتقدم أكثر نحو صك دولي ملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان لكبار السن.

26- وأكد السيد حوق في بيانه المقدم عبر رسالة بالفيديو أن بنغلاديش من أكثر البلدان عرضة للخطر في العالم، حيث يعيش أكثر من 170 مليون نسمة في منطقة تقل مساحتها عن 000 150 كيلومتر مربع. وتقع بنغلاديش في دلتا اثنين من أكبر الأنهار في العالم، هما نهر الغانج ونهر براهمابوترا، وتتعرض بانتظام للفيضانات والأعاصير من جهة خليج البنغال. ويعاني ملايين الأشخاص في بنغلاديش كل بضع سنوات من آثار تغير المناخ.

27- وأشار السيد حوق إلى الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وإلى أن أفقر الأشخاص الذين يعيشون في أشد المناطق خطورة وتأثراً هُم من أشد الناس ضعفاً. وأشار إلى أن آثار ذلك تمس

ضـــمن هذه الفئات الإناث أكثر من الذكور، والأطفال أكثر من البالغين، وكبار الســـن أكثر من البالغين الأصـحاء. وتعكف حكومة بنغلاديش على اتخاذ خطوات لمساعدة هذه الجماعات الضـعيفة على التكيف مع آثار تغير المناخ، بطرق منها وضع وتنفيذ استراتيجيتها وخطة عملها بشأن تغير المناخ. واختتم السيد حوق بيانه بالإشـارة إلى أنه سـيجري وضـع خطة مجيب الجديدة للازدهار المتعلقة بالمناخ من أجل بناء قدرة السكان الضعاف الحال على الصمود، مع التركيز على أشدهم ضعفاً، بمن فيهم كبار السن.

28- وأكدت الســيدة رال أن المهمشــين أصــلاً هم الأكثر تأثراً بتغير المناخ في كثير من الأحيان. وتؤدي حالات الجفاف المتكررة إلى تفاقم سـوء التغذية بين أطفال الشـعوب الأصـلية في كولومبيا، وتهدد الحرارة المتزايدة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الحمل الصحي. ويكافح السكان الأصليون في كندا، وكثير منهم من كبار الســـن، من أجل الحصـــول على الغذاء بســـبب ارتفاع درجات الحرارة. ولا تقوم الحكومات بما يكفي للتخفيف من آثار تغير المناخ ولمســـاعدة الســـكان الأكثر تضـــرراً على التكيف. ويتعرض ملايين كبار السن في جميع أنحاء العالم كل عام لانتهاكات لحقوق الإنسان، تشمل التمييز على أساس السن والإقصـاء الاجتماعي والسياسي، والاعتداءات في مرافق التمريض، والإهمال خلال النزاعات وفي مخيمات اللاجئين، ويواجهون عوائق في الحصـــول على الرعاية الصـــحية وغيرها من الخدمات الأســاســية. ولا يجري توثيق معظم هذه الانتهاكات ولا يخضــع المسـؤولون عنها للمحاسـبة. وقد كشـفت جائحة كوفيد-19 خطورة عواقب تجاهل حقوق كبار السن.

29- وقدمت السيدة رال ثلاث ملاحظات بشأن آثار الحرارة على كبار السن. أولاً، ثمة أدلة إحصـائية قوية على أن كبار السن يشكلون عدداً كبيراً ممن توفوا بسبب موجات الحر الشديد. وثانياً، يجري بشكل أقل بكثير توثيق أو رصـد الآثار الصـحية للحرارة على كبار السـن. وتثير الفجوة في الرصـد الصـحي وما يتصـل بها من عوائق – بما في ذلك عوائق الحصـول على خدمات الرعاية الصـحية – قلقاً خاصـاً فيما يتعلق بكبار الســـن ذوي الإعاقة. وكثيراً ما لا تُرصـــد هذه العوائق، ولا آثارها المحددة على كبيرات السن، اللواتي يعشن في عزلة في كثير من الأحيان وقد يواجهن عوائق مختلفة. وثالثاً، لا تضع الإجراءات الحكومية للتصدي لموجات الحر الشديد في الاعتبار دائماً احتياجات كبار السن. وثمة ثغرات في أساليب معالجة خطط التكيف الحكومية لأثر العزلة ومختلف الأوضـــاع المعيشـــية لكبار الســـن، بمن فيهم من يفتقرون إلى الطاقة ومن يعيشون في مؤسسات الرعاية. وربما تشكل الفجوة في البيانات وفي رصد الآثار المناخية على كبار الســـن أحد الأســـباب الرئيســـية لعدم معالجة القوانين والســـياســـات المتعلقة بالمناخ احتياجاتهم بشـكل جيد. وينادي كثير من كبار السـن في جميع أنحاء العالم بتغيير هذا الوضـع، ويلفتون الانتباه إلى احتياجاتهم وجهودهم من أجل حماية كوكب الأرض.

30- وشـددت السـيدة رال على أنه يقع على الحكومات التزام في مجال حقوق الإنسـان بحماية كبار السـن وغيرهم من الفئات الضـعيفة من الآثار الضـارة لتغير المناخ، بطرق منها تقليص انبعاثات غازات الدفيئة على وجه السـرعة، وإلغاء تدابير دعم الوقود الأحفوري، ودعم الأفراد والجماعات للتكيف مع تغير المناخ. ويقتضـي عنصـر التكيف هذا من الدول مراعاة آثار تغير المناخ على مختلف فئات السكان، بمن فيهم كبار السن، وتصميم تدابير محددة الأهداف لمساعدتهم. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتحسين مستوى البيانات والبحوث.

31- وقالت في الختام إن عدم وجود ما يكفي من البيانات والمعارف بشـــأن آثار تغير المناخ على كبار السن يُملي على نطاق واسع ضرورة إجراء مناقشة أكثر تركيزاً في مجلس حقوق الإنسان بشأن أبعاد تغير المناخ المتعلقة بحقوق الإنســـان. إن الأزمة المناخية هي أزمة في مجال حقوق الإنســـان تؤثر في مجموعة واســعة من الحقوق في جميع أنحاء الأرض – ولها آثار قاســية وغير متناســبة على مجموعة واسعة من الفئات تشمل كبار السن والأطفال والنساء والسكان الأصليين والأشخاص الذين يعيشون حالة

الفقر. وأشارت إلى أنه آن الأوان لزيادة الاهتمام المنهجي في المجلس بمسألة تغير المناخ، ويمكن كفالة ذلك بإنشاء ولاية مكرسة لحقوق الإنسان وتغير المناخ في إطار الإجراءات الخاصة.

32- وأبرز السيد محمد أن كبار السن يشكلون أكثر من ربع سكان العالم – ومن المتوقع أن يصبح هذا الهرم السكاني مربعاً بحلول عام 2100، حيث سيشكل كبار السن نصف سكان العالم تقريباً. إن التغيرات المناخية العالمية التي تسبِّب الاحترار العالمي والكوارث الطبيعية وارتفاع مستويات سطح البحر تتخذ، على غرار عدد سكان العالم من كبار السن، مسار نمو متزايد أكثر فأكثر. ويلقي هذا التَّماثل بين تغير المناخ وتزايد عدد كبار السن مسؤولية كبيرة على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، تتمثل في الحد من آثار تغير المناخ على حقوق كبار السن.

33- وفي هذا السياق، أشار السيد محمد إلى أن كبار السن فئة غير متجانسة، كما ورد في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان[3]. ويختلف وضعهم في كثير من بلدان الشمال الصناعية، حيث تكفل تشريعات البلد الاجتماعية في كثير من الأحيان حقوقهم، عن وضعهم في كثير من بلدان الجنوب الأقل نمواً، حيث يواجهون مصيرهم بأنفسهم في كثير من الأحيان ويشكِّلون أضعف فئة سكانية.

34- وشدد السيد محمد على أن تغير المناخ يخلف أثراً مباشراً على حقوق كبار السن على عدة مستويات وأنهم قد لا يستطيعون استيعاب كل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ والتكيف مع آثاره بسرعة. وشدد على ضرورة وضع برامج لبناء قدرات كبار السن لمساعدتهم على فهم تغير المناخ والتصرف وفقاً لذلك. ويقع على المجتمع الدولي والدول والمجتمع المدني واجب تعزيز قدرة كبار السن على التكيف مع تغير المناخ وضمان حقهم في الحصول على المعلومات.

35- وفيما يتعلق بالحق في بيئة صحية ونظيفة، أشار السيد محمد إلى أن لكبار السن الحق في العيش في بيئة ملائمة، بالنظر إلى ضعف حالتهم، ويشمل ذلك الحقَّ في الحصول على مياه الشرب النظيفة والغذاء النظيف، وفي حياة متسمة بالهدوء والطمأنينة. ولا يمكن لكبار السن أن يواجهوا بسهولة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، ولهم الحق في الإيواء السريع والإجلاء بعيداً عن الخطر. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن كبار السن يشكلون نصف المتضررين من الأعاصير.

36- وأعرب عن قلقه إزاء الوضع في أفريقيا، حيث يتأثر كبار السن على نحو غير متناسب بتغير المناخ بسبب جملة عوامل منها نقص الهياكل الأساسية والحوكمة الرشيدة. ففي منطقة الساحل والصحراء، التي أضعفها انعدام الأمن أصلاً، لا يمكن أن يُعزى ارتفاع معدل وفيات كبار السن في العقود الأخيرة إلا إلى تغير المناخ، الذي جعل المنطقة أكثر جفافاً، مما أدى إلى نقص المياه وانخفاض أعداد الماشية.

37- واختتم مداخلته بوصف تسلسل هرمي لحقوق كبار السن، حيث يتمتع كبار السن في الشمال بحقوقهم ويتعرضون لحد أدنى من آثار تغير المناخ، في حين يواجه كبار السن في الجنوب صعوبات في التمتع بحقوقهم في سياق تفاقم تغير المناخ. وفي أسفل السلم، توجد الشعوب الأصلية التي يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم وضعها، وهي الفئة المهمشة حقوقها أصلاً. كما يواجه كبار السن من السكان الأصليين خطر فقدان لغتهم وهويتهم لاضطرارهم إلى التنقل والهجرة بسبب تغير المناخ. ويعاني سكان الجزر من الشعوب الأصلية من ارتفاع منسوب مياه البحر التي تغمر أراضيهم ومواقعهم الأثرية والمقدسة – وهذه إبادة جماعية ثقافية وخسارة لتراث عالمي سيختفي إلى الأبد.

(3) A/HRC/47/46.

باء - جلسة التحاور

38- خلال المناقشة العامة، تدخَّل ممثلو أذربيجان (باسم حركة عدم الانحياز)، وإكوادور (باسم مجموعة من البلدان)، وألمانيا، وباكستان، وتيمور - ليشتي، وجزر البهاما (باسم مجموعة من البلدان)، وجزر مارشال، وسلوفينيا (بما في ذلك بيان باسم مجموعة من البلدان)، وفيجي، وفييت نام (بيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبيان باسم المجموعة الأساسية المعنية بحقوق الإنسان وتغير المناخ التي تمثل الفلبين وبنغلاديش)، وقطر، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، ولكسمبرغ، والمغرب، وملديف، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيبال، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي (بما في ذلك بيان باسم مجموعة من البلدان).

39- وتكلَّم أيضاً ممثلو المنظمات الوطنية والدولية وغير الحكومية التالية: التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، والمجلس التبشيري للشعوب الأصلية، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، ومركز القانون البيئي الدولي (باسم مجموعة من المنظمات).

40- ولم تُدل الدول الأعضاء التالية ببياناتها بسبب ضيق الوقت: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبربادوس، وبوتسوانا، وتونس، وجزر البهاما، والسلفادور، والسنغال، وشيلي، والصين، والعراق، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، والنيجر، والهند[4].

41- وللسبب ذاته، لم تدل ببيانات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومؤسسة المَريَميين للتضامن الدولي، ومنظمة Jameh Ehyagaran Teb Sonnati Va Salamat Iranian، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، ومنظمة الإنسانية الجديدة، والمنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، والمجلس الدولي للمواطنين الروس[5].

42- وأبرزَ المتكلمون الترابطَ العميق بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، والأثرَ الكبير الذي يخلفه تغير المناخ وسيظل يخلفه على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان. وأشاروا إلى أن تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان، رغم حدوثه بالفعل، لم يبلغ بعدُ أسوأ مستوياته، لأن وتيرة حالات الطوارئ المناخية ومستوى مخاطر حقوق الإنسان آخذان في الارتفاع. ولاحظ عدة متكلمين أيضاً أن من ساهم من أفراد وجماعات ودول بأقل قدر في تغير المناخ يعاني في كثير من الأحيان من أسوأ آثاره.

43- وسلطت المناقشة الضوء على الآثار الخاصة التي قد يخلفها تغير المناخ على حقوق الإنسان للأشخاص الضعاف الحال، وكثيرٌ منهم كبار السن. وكبار السن جماعة غير متجانسة، تتنوع إلى حد كبير طرق تأثير تغير المناخ على حقوقها. فقد تتعرض صحتهم البدنية والعقلية لآثار محددة، وقد تقل قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ. وشدد المتكلمون على أن كبار السن كثيراً ما يتعرضون للإقصاء والتمييز والتنقيص، وأن أوضاع الضعف التي يعانون منها قد تتفاقم بفعل أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس والانتماء إلى المجتمعات الريفية. وشدد المتكلمون على ضرورة المعالجة المتسقة لظاهرتي تغير المناخ وشيخوخة السكان المتزامنتين.

(4) البيانات التي تلقتها الأمانة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي لمجلس حقوق الإنسان.

(5) المرجع نفسه.

44- وفي الوقت ذاته، اعترف المتكلمون بالمساهمات القيمة لكبار السن في العمل المناخي، وكذلك بمساهمات المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية – بمن فيهم كبار السن. ولاحظوا أهمية المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية بشأن كيفية الحفاظ على البيئة ومنع تفاقم الاحترار العالمي، فضلاً عن ضرورة تعبئة تجارب كبار السن وخبراتهم الغنية. ودعوا إلى إعطاء الأولوية لكبار السن في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث.

45- وأشار عدة متكلمين إلى آثار جائحة كوفيد-19 والدروس المستخلصة منها. فقد شكلت الجائحة مثالاً على الآثار غير المتناسبة للكوارث على كبار السن وآثار التنقيص على حقوق الإنسان المكفولة لهم. وأدت أيضاً إلى تفاقم أوضاع الضعف وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وقد تُضعف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه الجائحة إمكانية تحقيق أهداف اتفاق باريس.

46- وفي ضوء التحديات التي يطرحها تغير المناخ في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بكبار السن، شدد المتكلمون على وجود حاجة ماسة إلى التضامن والتعددية والتعاون الدولي وزيادة الطموح من أجل إنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليص انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير. ويشكل وجود ما يكفي من الالتزام والتمويل فيما يتعلق بالعمل المناخي مسألة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس، وبناء القدرة على الصمود والهياكل الأساسية المستدامة، وأخذ الخسائر والأضرار المتصلة بتغير المناخ في الاعتبار.

47- وشدد المتكلمون على الأهمية الحاسمة لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان وشامل لعامل السن ومراعٍ للمنظور الجنساني في مجال العمل المناخي من القاعدة الشعبية إلى المستوى الدولي، والالتزام باتباع هذا النهج. ودعوا على وجه التحديد إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفي المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى إدماج حقوق الإنسان في الصيغة النهائية للائحة قواعد اتفاق باريس. وأشار عدة متكلمين إلى القيمة المحتملة لإنشاء ولاية جديدة في إطار الإجراءات الخاصة بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، واعتماد قرار موضوعي بشأن كبار السن في مجلس حقوق الإنسان، ووضع صك دولي مكرس لحقوق كبار السن. وأشار متكلمون آخرون إلى الفائدة المحتملة لإجراء حوار بشأن كبار السن خلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وللاعتراف العالمي بحق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

48- وبرزت خلال المناقشة عدة ممارسات جيدة متعلقة بإدراج مسألة كبار السن واحترام حقوقهم وحمايتها وإعمالها في العمل المناخي. ومن الأمثلة على هذه الممارسات التزام قَطر بتقديم 100 مليون دولار لتمويل العمل المناخي إلى أقل البلدان نمواً، مع التركيز على أكثرها تضرراً أو المعرضة للخطر. واعتمدت لكسمبرغ نهجاً قائماً على التضامن فيما يتعلق باستقلالية كبار السن ومشاركتهم، يشمل الرعاية الصحية الشاملة وخطة وطنية لمواجهة موجات الحر الشديد. وحظرت ملديف استعمال المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام. وبذلت الدول وكيانات الأمم المتحدة جهوداً لتبني نهج الصحة الواحدة على الصعيد الدولي. ودشنت موريشيوس مركزاً للمعلومات بشأن تغير المناخ مع التركيز بشكل خاص على إبلاغ المعلومات المتعلقة بتغير المناخ إلى الأشخاص الضعاف الحال. وفي المغرب، يهدف إنشاء مركز للتعاون في مجال تغير المناخ إلى تعزيز التعاون المناخي فيما بين بلدان الجنوب. وتتبع تيمور – ليشتي نهجاً شاملاً لعامل السن في نشر المعلومات بسرعة لمواجهة حالات الطوارئ المناخية. وأدمجت موزامبيق كبار السن في نظام الإنذار المبكر ووضعت سياسة وطنية بشأن البدلات الاجتماعية لكبار السن.

49- ووجه المتكلمون إلى المشاركين في حلقة النقاش عدداً من الأسئلة المحددة. ودعوهم إلى الإسهاب في الممارسات الجيدة لإشراك كبار السن في العمل المناخي وتعزيز التضامن بين الأجيال،

وتبادل الأفكار بشأن كيفية تعبئة إجراءات التعافي من جائحة كوفيد-19 لخدمة العمل المناخي الشامل للجميع والقائم على حقوق الإنسان. وطلبوا إليهم أيضاً اقتراح تدابير يمكن اتخاذها لمعالجة آثار تغير المناخ غير المتناسبة على كبيرات السن. وتساءلوا أيضاً عما إذا كان من الممكن عمل المزيد لتعزيز حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، وذلك مثلاً بإنشاء ولاية في إطار الإجراءات الخاصة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ.

جيم- الردود والملاحظات الختامية

50- بعد جلسة التحاور، أتاح رئيس مجلس حقوق الإنسان للمشاركين في حلقة النقاش فرصة الإدلاء بملاحظات ختامية.

51- وأشارت الخبيرة المستقلة في ملاحظاتها الختامية إلى أن هذه المناقشة التي تناولت تغير المناخ وحقوق الإنسان لكبار السن عُقدت في الوقت المناسب تماماً. ورأت أن وضع إطار ملزم بشأن حقوق الإنسان يركز بشكل خاص على كبار السن سيزيد تسليط الضوء عليهم، وسيساهم في الجهود الرامية إلى حماية حقوقهم. وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة، أبرزت ضرورة مراعاة كبار السن تحديداً في التقييمات الوطنية لآثار تغير المناخ، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الشيخوخة وكبار السن. ولضمان عدم ترك أحد خلف الركب، شددت على ضرورة أن تدرج الدول مسألة كبار السن في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كخطوة أولى نحو تقييم وضعهم الحالي.

52- وأشارت إلى أنه يلزم المزيد من البيانات المصنفة لإثراء السياسات ووضع تدابير قائمة على الأدلة. وتشكل الاستراتيجيات الوطنية والدولية للحد من مخاطر الكوارث التي تشمل كبار السن مثالاً جيداً على التدابير المناخية الشاملة لعامل السن. ودعت إلى إيلاء الاهتمام بانتظام لحقوق الإنسان لكبار السن في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، وإلى إشراك كبار السن مشاركةً مجديةً في جميع المناقشات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي. ويشمل ذلك الاستفادة من خبراتهم ومعارفهم ومهاراتهم في اتخاذ تدابير للحد من آثار تغير المناخ. وتشمل الأمثلة الجيدة الأخرى التدابير التي اتخذتها الدول للحد من تأثير موجات الحر الشديد على كبار السن.

53- وقالت إن إشراك كبار السن في تقييم المخاطر وضمان حصولهم على المعلومات مسألة أساسية. وكيَّف بعض الدول معلوماتها لإتاحتها في أشكال ميسرة، وقدمت المشورة إلى كبار السن تحديداً بشأن كيفية مواجهة تغير المناخ وكيفية مشاركتهم وإشراكهم. ولا يزال النهج المنهجي لضمان المشاركة الكاملة لجميع كبار السن – الذي يُعد أساسياً – منعدماً. واختتمت الخبيرة المستقلة ملاحظاتها بتأكيدها مرة أخرى أن حقوق الإنسان لكبار السن وكرامتهم معرضة للخطر لأنهم لا يزالون بعيدين عن الأضواء. وتكلمت عن ضرورة تعزيز إطار حقوق الإنسان في هذا الصدد، وأشارت إلى أن وضع اتفاقية ملزمة هو أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

54- وقدم السيد حوق ثلاث ملاحظات ختامية بشأن تطوُّر معالجة موضوع تغير المناخ مع مرور الوقت. ففي البداية، كان يُنظَر إلى تغير المناخ باعتباره مشكلة بيئية وكان المجتمع الدولي يركز على التخفيف: تقليص انبعاثات غازات الدفيئة. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، ارتبط تغير المناخ بالتنمية. وكانت آثار تغير المناخ تمس على وجه الخصوص البلدان الفقيرة والفقراء في البلدان الفقيرة، وكان المجتمع الدولي يركز على ضرورة دعم تكيُّفها. وسندخل الآن، بل دخلنا بالفعل الحقبة الثالثة من تغير المناخ، حيث أصبح مشكلة معترفاً بها عالمياً في مجال حقوق الإنسان: إنها مشكلة خلقها في المقام الأول

الأغنياءُ في البلدان الغنية ويقع أثرها بشكل غير متناسب على الفقراء في البلدان الفقيرة – بمن فيهم كبار السن الذين يشكلون فئة فرعية مهمة جداً. وهذا ظلمٌ وانتهاكٌ لحقوق الإنسان.

55- واختتم ملاحظاته بوصف الوضع في بنغلاديش، التي يبلغ عدد سكانها 170 مليون نسمة، كثير منهم فقراء جداً ومعرضون بشدة لآثار تغير المناخ – بمن فيهم عدد كبير من كبار السن. وتعكف بنغلاديش على إعداد خطة عملها المتعلقة باستراتيجية مواجهة تغير المناخ، وترأس الآن مجموعة البلدان المعرضة للخطر المسماة منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، وعددها 48 بلداً. وتُعد بلدان هذا المنتدى، وأولها بنغلاديش، خططها للازدهار المتعلقة بالمناخ. وستشمل خطة مجيب للازدهار المتعلقة بالمناخ تقديم الدعم لمواجهة آثار تغير المناخ إلى أشد الفئات ضعفاً – ومنها كبار السن.

56- وشددت السيدة رال في ملاحظاتها الختامية على أهمية معالجة آثار تغير المناخ على الفئات المهمشة وحقوق كبار السن. ورداً على سؤال عن كيفية حماية حقوق كبار السن بفعالية في مواجهة تغير المناخ، أشارت إلى ضرورة وضع سياسات أفضل تعالج المسائل المتقاطعة بين تغير المناخ وحقوق كبار السن. وينبغي للدول أن تدمج حقوق الإنسان في سياسات تغير المناخ، وأن تدمج أيضاً تغير المناخ في سياسات حقوق الإنسان. ويقتضي ذلك مزيداً من التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية على الصعيد الوطني ودون الوطني والدولي. ويلزم أيضاً مزيد من التنسيق بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ على الصعيد الدولي.

57- وأعادت تأكيد أهمية وفاء الحكومات بما يقع عليها في مجال حقوق الإنسان من التزام بالتصدي لتغير المناخ. ومن المسائل الرئيسية الالتزام برصد آثار تغير المناخ المتصلة بحقوق الإنسان على أشد الفئات تهميشاً، ومنها كبار السن. ويشمل ذلك سد الفجوة القائمة في تصنيف البيانات حسب السن وغير ذلك من العوامل التي تجعل الأشخاص أكثر ضعفاً. ويتيح ذلك للحكومات فرصة لبذل المزيد من الجهد والتعاون مع مؤسسات البحوث التي تدرس آثار تغير المناخ على نطاق أوسع.

58- وأكدت أن تمكين كبار السن ومشاركتهم الفعالة وحصولهم على المعلومات عوامل رئيسية. وأخيراً، وكما أُشير إلى ذلك في الدراسة التحليلية التي أجرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تتمثل إحدى أنجع الطرق لحماية حقوق كبار السن في تعزيز الالتزامات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ. فالحفاظ على الاحترار العالمي في حدود أقل من 1,5 درجة هو السبيل الوحيد لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان لكبار السن. واختتمت السيدة رال ملاحظاتها بتأكيدها مرة أخرى أنه يمكن للدول المساهمة في معالجة آثار تغير المناخ على كبار السن وسد الفجوة القائمة في البيانات من خلال إنشاء ولاية جديدة لمجلس حقوق الإنسان بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان.

59- وأشار السيد محمد إلى أن كبار السن فئة تحتاج إلى اهتمام خاص. وشدد على أهمية تعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، من خلال الاتفاقيات الدولية وعلى الصعيد الوطني. واختتم السيد محمد ملاحظاته بالتشديد على أهمية حماية الشعوب الأصلية، لأن فقدان هذه الشعوب سيؤدي إلى فقدان المعارف التقليدية. فهذه المعارف مهمة جداً لحماية التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ – مما يجعل المحافظة عليها مسألة أساسية.

60- وعقب الملاحظات الختامية، اختتم رئيس مجلس حقوق الإنسان المناقشة.

رابعاً- التوصيات

61- قدم المتكلمون عدة توصيات خلال المناقشة. فقد شددوا على أهمية معالجة آثار تغير المناخ باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان وتمكين ضحايا هذه الانتهاكات من ممارسة حقوقهم، مع إيلاء اهتمام خاص لكبار السن. وقد آن الأوان للاستعانة بحقوق الإنسان لوقف الأزمة المناخية. ودعوا الدول إلى اتخاذ إجراءات مناخية عاجلة، وإنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتقليص انبعاثات غازات الدفيئة من أجل تقليص الاحترار العالمي إلى ما لا يزيد عن 1,5 درجة مئوية. وأبرزوا أن ذلك هو السبيل الأنجع لمنع الآثار الضارة لتغير المناخ على حقوق الإنسان لكبار السن.

62- ودعا المتكلمون إلى اتباع نهج شامل للسن ومراعٍ للمنظور الجنساني وقائم على حقوق الإنسان في مجال العمل المناخي يشمل المشاركة المجدية والمستنيرة لكبار السن في عمليات صنع القرار. ودعوا الدول إلى اعتبار كبار السن عوامل للتغيير، وإلى مراعاة مطالبهم وآرائهم لدى وضع السياسات المناخية وتنفيذها ورصدها، وإلى منحهم إمكانية الحصول على المعلومات بشأن تغير المناخ، وبناء قدراتهم من أجل إرساء قدرتهم على الصمود وتمكينهم من المشاركة في العمل المناخي. ودعوا الدول أيضاً إلى أن تعترف بحق جميع الأشخاص في اللجوء إلى القضاء للدفاع من خلال النظم القانونية على حقوقهم المتأثرة مباشرة بتغير المناخ وأن تحميه.

63- وينبغي للدول أن تحمي حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، ومنها كبار السن، ومعارفها التقليدية بشأن كيفية الحفاظ على البيئة والتكيف مع تغيراتها - التي أبرز المتكلمون أهميتها الأساسية في حماية التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ.

64- ودعا المتكلمون الدول إلى استخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19، التي أظهرت بوضوح أثر الكوارث غير المتناسب على حقوق الإنسان لكبار السن. وأبرزوا ضرورة أن تعتمد الدول استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سينداي، وأن تكفل إدراج كبار السن فيها.

65- وينبغي رصد آثار تغير المناخ على حقوق كبار السن وجمع البيانات وتصنيفها - حسب عوامل منها السن - لإرشاد وتوجيه عملية رسم السياسات المناخية. ويلزم توفير بيانات أفضل وإجراء مزيد من البحوث لتمكين الدول من وضع سياسات مناخية قائمة على الأدلة وشاملة للسن. وأوصوا الدول بأن تراعي بشكل منهجي حقوق كبار السن ومتطلباتهم في تقييماتها لآثار تغير المناخ وفي تنفيذ سياساتها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

66- ودعا المتكلمون الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة. وأبرزوا الدور الرئيسي للتمويل المناخي في تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك فيما يتعلق بكبار السن. وحثوا الدول على أن تتخذ تدابير لبناء قدرة كبار السن على الصمود وتأخذ الخسائر والأضرار المتصلة بتغير المناخ في الاعتبار لدى استخدام التمويل المناخي. وأوصوا بإدراج حقوق الإنسان في الصيغة النهائية للائحة قواعد اتفاق باريس.

67- ودعا عدة متكلمين إلى اعتماد صك دولي ملزم مكرس بالتحديد لحقوق الإنسان لكبار السن بغية تعزيز حمايتها - أيضاً من آثار تغير المناخ - على الصعيدين الدولي والوطني.

68- وشدد المتكلمون على ضرورة التضامن والتعددية والتعاون الدولي في مجال العمل المناخي- بما في ذلك من أجل التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ على حقوق الإنسان لكبار السن في البلدان المتأثرة على نحو غير متناسب بتغير المناخ.

69- **ودعوا الدول إلى المساهمة في العمل المناخي وإلى حماية حقوق الإنسان لكبار السن من خلال دعم الاعتراف العالمي بحق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.**

70- **ودعا المتكلمون إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. واقترحوا أيضاً تنظيم حوار مكرس لحقوق كبار السن في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأبرز عدة متكلمين ضرورة الاهتمام بشكل أكثر منهجية بتغير المناخ في مجلس حقوق الإنسان، ودعوا إلى إنشاء ولاية في إطار الإجراءات الخاصة مكرسة لحقوق الإنسان وتغير المناخ.**